

## الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/42/PV.100  
3 March 1988

ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة المائةالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الإثنين ، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شم :	السيد ليفوايلا	(بوتسوانا)

- استئناف الدورة الثانية والأربعين
- تأبين السيد شون ماكبرايد وزير الخارجية السابق لجمهورية أيرلندا ومفوض الأمم المتحدة السابق لناميبيا
- تأبين سعادة الدكتورة نورا استورغا غاديا النائبة السابقة لوزير خارجية نيكاراغوا والممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة
- جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة [١٢١] (تابع)
- تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف : تقرير الأمين العام [١٢٦] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠استئناف الدورة الثانية والاربعين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعلن استئناف الدورة الثانية

والاربعين للجمعية العامة ،

كما يعلم الاعضاء ، تستأنف الجمعية العامة اجتماعاتها للنظر في البند ١٣٦ من جدول الاعمال "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" الذي أُبقي عليه في جدول أعمال هذه الدورة بموجب القرار ٤٢/٤٦٠ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

تأبين السيد شون ماكبرايد وزير الخارجية السابق لجمهورية ايرلندا ومفوض الامم

المتحدة السابق لناميبيا

تأبين سعادة الدكتورة نورا استورغا غاديا النائبة السابقة لوزير خارجية نيكاراغوا

والممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل النظر في البند المدرج على

جدول أعمالنا هذا الصباح أود أن أدعو أعضاء الجمعية العامة الى المشاركة في تأبين شخصيتين دوليتين فقدناهما في الاشهر الاخيرة .

وأشير بعميق الاسى الى وفاة السيد شون ماكبرايد وزير خارجية ايرلندا للفترة

من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ ، ومفوض الامم المتحدة لناميبيا للفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ .

وبفضل امتيازته في خدمة قضية حقوق الانسان والعدالة والسلم فاز بجائزة نوبل

للسلام في عام ١٩٧٤ وبجائزة لينين للسلام في عام ١٩٧٧ .

باسم أعضاء الجمعية العامة أتقدم الى أفراد أسرة السيد ماكبرايد والسى

ايرلندا ، حكومة وشعبا ، بعميق تعازينا وخالصها .

أدعو الان أعضاء الجمعية العامة الى الوقوف مع التزام الصمت دقيقة إجلالا

لذكرى السيد شون ماكبرايد .

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للأمين العام

للأمم المتحدة .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفاة السيد شون

ماكبرايد من ايرلندا تركت أثرا عميقا لدى المجتمع الدولي قاطبة . لقد كان من الشخصيات النادرة في أي عصر ، التي ظلت على مثاليتها دون انتقاص طوال فترة حافلة بالتجارب من الحياة العامة .

فبعد أن حقق أمجادا عديدة ، وفي وقت يفكر فيه معظم الرجال في التقاعد والتمتع بنمط للحياة أكثر هدوءا ، وافق على العمل مفوضا للأمم المتحدة لناميبيا لفترة أربع سنوات . ولم تكن هذه سوى علامة واحدة على تفانيه في قضية كرامة الانسان والعدالة الدولية . هذا علاوة على أن فوزه بجائزة نوبل للسلام وجائزة لينين للسلام إنما يشهد على اعتراف واسع النطاق بمنزلته كجندي بارز ومتفان في خدمة السلام .

لقد كان صديقا وفيئا لهذه المنظمة ، لهذا أود أن أشيد بذكراه اشادة خالصة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : علمنا أيضا بعميق الأسى ، بوفاة

زميلتنا سعادة الدكتورة نورا استورغا غاديا النائبة السابقة لوزير خارجية نيكاراغوا ، والممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة . لقد كانت السفيرة استورغا بمهاراتها الدبلوماسية مكسبا للجمعية العامة حينما عملت نائبا لرئيسها أثناء الدورة الحالية . ان وفاتها تمثل خسارة فادحة لا لبلاها فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره .

باسم جميع اصديقاتها وزملائها المجتمعين هنا ، أود أن أتقدم إلى أسرتها وإلى

نيكاراغوا حكومة وشعبا ، بأعمق وأخلص تعازينا .

أدعو الآن أعضاء الجمعية العامة الى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة

إجلالا لذكرى سعادة الدكتورة نورا استورغا غاديا .

وقف أعضاء الجمعية العامة لمدة دقيقة مع التزام الصمت

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بحزن عميق أكرر لحكومة

نيكاراغوا وشعبها تعازي الأمم المتحدة وتعازي الشخصية الصادقة للوفاة المفاجئة  
للسفيرة نورا استورغا غاديا الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة .

لقد لمسنا جميعا شجاعتنا في مواجهة المرض ، وشباتها الرصين على  
معتقداتها ، واسهاماتها القيّمة في أنشطة هذه المنظمة . ان ذكراها ستظل طويلا حية  
في ذاكرتنا .

وبوصفي الأمين العام للأمم المتحدة ، أشارك بمشاعر عميقة في هذا التكريم

لذكراها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل السنغال

الذي سيتكلم نيابة عن دول المجموعة الأفريقية .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد تعليق

الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، فقد المجتمع الدولي عضوين بارزين من  
أعضاء الأسرة الكبيرة متعددة الاطراف .

فب وفاة سفيرة نيكاراغوا سعادة السيدة نورا استورغا غاديا فقدنا زميلة  
شجاعة وكيسة وحساسة . وبغض النظر عن أي اختلاف في الرأي كان ينشأ بين وفدها  
والوفود الأخرى ، وهذا على أية حال من الأمور الطبيعية ، كان تفتح ذهنها ييسر دائما  
الاتصال والحوار .

وبذلك أظهرت كيف يمكن أن تستخدم الأمم المتحدة بذكاء وبشعور من المسؤولية لايجاد الحلول للمشاكل الكثيرة التي تواجهنا . كما أسهمت السيدة استورغا - غاديسا كثيرا في حركة عدم الانحياز إذ كانت من أعضائها المناضلين وستفتقدها الحركة كثيرا . وبوفاة السيد شون ماكبرايد عانت مبادئ العدالة ونزع السلاح والسلام بين الشعوب خسارة . لقد كان داعية مناضلا من أجل السلام والتعددية المكرمة في ميشيغاق الأمم المتحدة . وفي فترة عمله مفضا للأمم المتحدة لناميبيها ترك أثرا لا يمكن محوه ، وقدم اضافة هائلة في الشؤون الدولية ، ولانتصار العدالة والقانون ، وتقدم ناميبيا نحو الاستقلال .

لاحظت وأنا أقرأ المنشور البابوي المعنون "السلام على الأرض" منذ أيام قليلة كيف استلهمت هاتان الشخصيتان أعمالهما اليومية من هذه الوثيقة التاريخية . وفي هذه المناسبة تود المجموعة الافريقية أن تضم صوتها في الاشادة بهاتين الشخصيتين من شخصيات زماننا . ونقدم خالص تعازينا إلى حكومتيهما وأسرتيهما . ونأمل أن يشملهما الله اللامتناهي في خيره برحمته .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بورما

الذي يتكلم باسم مجموعة الدول الآسيوية .

السيد غي (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بحزن عميق علمت

مجموعة الدول الآسيوية بوفاة السيد شون ماكبرايد والسفيرة نورا استورغا - غاديسا ، الممثلة الدائمة لنيكاراغوا ، وإن استئناف دورة الجمعية العامة اليوم لهو مناسبة كريمة لذكراهما وتكريمهما .

وبصفتي رئيسا للمجموعة الآسيوية لهذا الشهر ، وباسم المجموعة ، أقوم بهذا الواجب المحزن مشتركا مع المجتمع الدولي في احياء ذكرى هاتين الشخصيتين البارزتين والاشادة بهما . وقد كان لهما خلال حياتهما دور بارز على الساحة الدولية . واننا نشعر بوفاتهما شعورا عميقا لأنهما خلال حياتهما كرسا جهودهما في هذه المنظمة ، التي لازلنا نسعى داخلها إلى تحقيق التفاهم والتسامح .

وربما لم تتح الفرصة للكثير من المجتمعين هنا اليوم إلى لقاء السيد شون ماكبرايد شخصيا ، ولكنه من المعروف أن سنواته الطوال التي كرسها في الخدمة الدولية ، واقتران اسمه بقضية السلم والعدالة والتفاهم ، قد حقق له تكريم المجتمع الدولي واحترامه . وسنقرن ذكراه خاصة بالدور الهام الذي أطلع به دفاعا عن قضية استقلال ناميبيا . ويشرفني أن أعرب باسم المجموعة الآسيوية عن تعازينا العميقة لحكومة أيرلندا وشعبها ، وإلى أسرة السيد شون ماكبرايد في ساعة حزنهم .

إن وفاة السفيرة نورا استورغا - غاديا المفاجئة قد أشرت فينا بعمق ، فقصدت كانت بيننا خلال الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وقد عرف عنها في حياتها الاخلاص لبلدها وخدمتها لها . وهنا في الأمم المتحدة ستذكر باحترام عميق لصفاتها الانسانية ، والوقار الذي مثلت به بلدها .

لقد تحملت مرضها بشجاعة وجلد ، وخدمت بلدها حتى الأيام الأخيرة من حياتها . ومن دواعي الشرف أن أقدم باسم مجموعة الدول الآسيوية تعازينا العميقة إلى حكومة نيكاراغوا وشعبها ، وإلى أعضاء أسرتها الحزينة لخسارتهم المفجعة .

وفي أيام الأبل واليأس هذه ، تذكرنا هذه المناسبة المحزنة بقصر أعمارنا ، وأيضا كانت مزاعمنا الدنيوية ، فإننا يجمعنا مصير انساني مشترك ، فنحن في نهاية الأمر ، نعيش على نفس الكوكب ، وننتهي إلى نفس الجنس البشري ، وكلنا فانون .

وبهذه الكلمات ، وبكل تواضع ، نشيد بالسيد شون ماكبرايد والسفيرة نورا استورغا - غاديا ، لقد بلغا الغاية حقا في الكرامة وقيمة الفرد الانساني في هذه الحياة ، ونرفع صلواتنا من أجلهما في الحياة الآخرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطيت الكلمة الآن لممثل الاتحاد

السوفيياتي الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : أود أن أشيد بذكرى صديقتنا وزميلتنا الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة السفيرة نورا استورغا - غاديا ، إن خبر الوفاة

المفاجئة لهذه الدبلوماسية النيكاراغوية الموهوبة ، والتي كانت مثالا رائعا للخدمة النبيلة لصالح بلدها والامم المتحدة ، ترك في قلوبنا حزنا عميقا ، لقد خسرننا بوفاتها أكثر من ممثل بارز لنيكاراغوا ، والتي أعرف أنها استحققت عن جدارة احترامنا جميعا ، لقد خسرننا أيضا ثوريا ، ومناظلا أميلا ، وشخصية مرمومة استتمعت بخلال شخصية غير عادية .

(السيد بيلونوفوف ، اتحادي)  
(الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن معرفة نورا استورغا غاديا الواسعة النطاق ، ولاسيما معرفتها للقانون ، التي اعترف بها بمنحها درجة الدكتوراة ، مكنتها أكثر فأكثر من الاضطلاع بطريقتي رابعة بالمهام الكبيرة التي كان عليها أن تضطلع بها في مناصب حكومية سامية . ففي وزارة العدل ووزارة الخارجية - بل وفي كل مكان - كانت هذه الثورية النشطة المتحمسة تحدها في تصرفاتها رغبة متقدة في النهوض بتقدم شعبها ورفاهيته ، وبسبب لا حدود له لشعبها الذي رفع من شأنها حتى آخر أيام عمرها القصير مع الاسف . ولا يسع المرء إلا أن يؤخذ بالكرامة والشجاعة اللتين واصلت بهما نورا استورغا ، التي واجهت بمفردها مرضا قاسيا ، الاضطلاع بواجباتها ، معطية كل قوتها لقضية شعب نيكاراغوا ومستقبله الزاهر السلمي ، حتى آخر أيامها .

لقد ارتبطت السنوات الأخيرة في حياة نورا استورغا ارتباطا وثيقا بعمل الأمم المتحدة . وإنني واثق من أن الممثلين الحاضرين يذكرونها ، ليس كقائدة ماهرة لوفد نيكاراغوا لدى دورات الجمعية العامة فحسب ، وإنما أيضا كقائدة أثبتت أنها خطيبة ماهرة أظهرت براعة في الحوار السياسي ، وأيضا بوصفها مشاركة فعالة في الاجتماعات العديدة لحركة عدم الانحياز . ويمكن للمرء أن يقول بكل ثقة أن اسمها يرتبط هنا في الأمم المتحدة بتنفيذ مبادئ سياسة بلدان عدم الانحياز النبيلة .

وفي الوقت الذي نحیی فيه العمل العظيم النشط الذي قامت به نورا استورغا بوصفها دبلوماسية ، لا يمكن للمرء أن يتجاهل الحقيقة الواضحة بأنها ظلت في الوقت نفسه أمًا حريمة على أبنائها وأنها منحتهم في وقت فراغها دفء قلبها كله .

ونياية عن مجموعة أوروبا الشرقية ، أطلب إلى وفد نيكاراغوا أن ينقل إلى حكومة نيكاراغوا وإلى أسرة نورا استورغا أصدق وأعز تعازينا .

ونياية عن مجموعة دول أوروبا الشرقية ، أود أيضا أن أعرب عن تعازينا العميقة لوفد أيرلندا بمناسبة وفاة مفوض الأمم المتحدة السابق لناميبيا ، شون ماكبرايد ، الرئيس الشرفي للاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة ، والشخصية الأيرلندية السياسية والعامّة الموقرة ، والدبلوماسي ورجل القانون . فيفضل جهوده الدؤوبة في خدمة قضية تسوية مسألة ناميبيا النبيلة ، بوصفه مفوضا للأمم المتحدة



(السيد بيلونوغوف ، اتحساد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لناميبيا ، أمكن في عام ١٩٧٥ افتتاح معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، كما  
أمكن للأمم المتحدة أن تتخذ عددا من الخطوات الملموسة لتحقيق تسوية عملية لتلك  
المشكلة .

ومن الجدير بالذكر أنه في كل وظيفة رسمية تولها شون ماكبرايد في بلاده أو  
في الخارج ، تبنت دوما رغبته في أن يتمك في ممارسته للدبلوماسية بأسمى المبادئ  
الإنسانية . وكانت تلك المبادئ أساسا هي مبادئ السلام والعدالة والصداقة بين الشعوب  
التي تجلى تفانيه من أجلها في مساهماته المتعددة في المحافل الدولية الخاصة  
بالقوى المحبة للسلام وفي الحركات والمنظمات الدولية المناضلة من أجل السلام ونزع  
السلاح . ولهذه الأسباب ، فإنه ليس من قبيل المصادفة أنه منح الشرف العظيم بحصوله  
على جائزة نوبل للسلام وجائزة لينين الدولية للسلام لنهوضه بقضية السلم بين  
الشعوب . إن صفحات شون ماكبرايد المضيئة لسيرته الذاتية تكشف عن رجل قدم قوته  
بسبب لخدمة مصالح شعبه ولتنفيذ مقاصد الأمم المتحدة النبيلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بليز الذي

سيكلم نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من الملائم أن

نتوقف دقائق معدودة اليوم لنقدر سيرة السيد شون ماكبرايد وإسهاماته . لقد كانت  
حياته العملية سواء في وطنه أيرلندا أو في المجتمع الدولي باهرة للغاية . وقبيل  
مجيئه إلى الأمم المتحدة أثبت تميزه في خدمة بلده . ومن بين إسهاماته العديدة  
لايرلندا توليه منصب وزير الشؤون الخارجية . وهو منبج يحتل مكان الصدارة في حكومة  
أي بلد .

لقد فقدت أيرلندا إبننا عظيما ، وكذلك الحال بالنسبة للمجتمع الدولي . لقد

ذاع صيت السيد ماكبرايد عندما ترأس اللجنة المعنية بدراسة مشاكل الاتصالات وعندما  
ألف كتاب "أصوات عديدة وعالم واحد" بعد ذلك . كما ذاع صيته بحصوله على جائزة نوبل  
للسلام وجائزة لينين الدولية للسلام ولحملته من أجل استقلال ناميبيا .

ونياحة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، أقدم إلى أسرة السيد ماكبرايد وأصدقائه وحكومته وشعبه تعازينا الخالمة .

السيد الرئيس ، نياحة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، أشكركم على إضافة تأبين سعادة السيدة نورا استورغا في هذه المناسبة .  
توفيت نورا استورغا منذ اسبوعين بعد كفاح طويل ضد مرض السرطان . لقد تحملت المرض بقوة وبإيمان حتى أن العديدين ممن عملوا معها لم يعرفوا حتى أنها كانت مريضة .

إننا نعيش في وقت يتسم بمادية وجشع يميزان جانباً كبيراً من البشرية . وأصبح الشراء الشخصي والبخل الهديين الرئيسيين للحياة . وفي عالم كهذا لا يوجد متمتع لمناصرة قضايا . لقد عاشت نورا استورغا في هذا العصر ولكنها مثلت عصراً جديداً . فلم يكن هناك ما يحملها على أن تصبح ثورية . ولم يكن للقمع الذي مارسه نظام سوموزا ولا الفقر الذي كان يعيشه أبناء نيكاراغوا أثر عليها . لقد كانت أمرتها غنية ، لها ارتباط بنظام سوموزا وكان نظام سوموزا يفضلها . ونتيجة لهذا ، تمكنت من دراسة علم الاجتماع بالجامعة الكاثوليكية في واشنطن العاصمة ، وإكمال دراستها للقانون بجامعة ماناغوا . وكان بإمكانها أن تنضم إلى نظام سوموزا وأن تساعد على قمع رفاقها أبناء نيكاراغوا . إلا أن اختيار نورا استورغا كان مختلفاً ، فقد اختارت أن تنضم إلى الحركة الساندينية الفدائية لتحرير نيكاراغوا من قمع سوموزا .

ونحن هنا في الأمم المتحدة عرفنا نورا استورغا بوصفها صاحبة السيادة الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة : لطيفة ، صدوقة ، جميلة ، نشطة ، جادة ، مدافعة عن نيكاراغوا وعن مبادئ حركة عدم الانحياز .

وكانت معروفة لدى شعبها وحكومتها بوصفها أحد أبطال الثورة ، وإحدى زعماء الفدائيين ، والمدعي الخاص لمحاكمة أعضاء الحرس الوطني التابعين لنظام سوموزا ، ونائبة وزير الخارجية ، وممثلة بلادها في مجموعة كونسادورا ، وصوت نيكاراغوا لدى الأمم المتحدة والعديد من المنظمات والمؤتمرات الدولية الأخرى .

لقد حيتها صحيفة "يو إس نيوز آند وورلد ريبورت" فقالت :

"لقد تحولت حياتها إلى أسطورة بعد أن هجرت أسرتها وتخلت عن جاهها  
لتصبح زعيمة للفدائيين في الأدغال ، ورئيسة الادعاء لمحاكمة ٦٠٠٠ من مجرمي  
الحرب ، وفي عام ١٩٨٦ أصبحت سفيرة لدى الأمم المتحدة" .

وسجلت صحيفة "نيويورك تايمز" دفاعها ضد منتقدي الحكومة الساندينية ،  
وفيما يلي أورد نص كلماتها :

"إن الثورات غير قابلة للتصدير كزجاجات الكوكا كولا أو الكتب أو أي  
شيء من هذا القبيل . فهي لا تنتج في الداخل وتصدر إلى الخارج ، بل إنها  
تقوم في بلد تكون فيه الظروف مؤاتية للتغيير" .  
أقيم حفل تأبين رسمي يوم الأربعاء الماضي أشادت فيه مجموعة دول أمريكا  
اللاتينية والبحر الكاريبي بذكرى نورا استورغا . واغتتم العديد من السفراء تلك  
الفرصة للإعراب عن شعورهم بالأسف والإعجاب بنورا وعن تعازيهم لأسرتها وشعبها  
وحكومتها .

ومن بين هؤلاء السفراء السفير مويلا - بالنسيا الذي قال : "لقد تمتعت بنورا  
استورغا بفضائل المرأة الأمريكية اللاتينية الجديدة" .

وفي هذا العقد إذ تكافح البلدان النامية ضد الفقر وترفض التدخل في شؤونها  
الداخلية وتدافع عن استقلالها ضد الاستعمار الاقتصادي والعسكري ستكون الحاجة إلى  
فضائل المرأة الأمريكية اللاتينية الجديدة ماسة ليس في أمريكا اللاتينية والبحر  
الكاريبي فحسب بل وفي كل البلدان النامية في جميع أرجاء العالم .

لقد دعتنا نورا في حياتها إلى السلم والتضامن والالتزام بقضايانا . وهي ،  
في موتها المفاجئ ، تدعونا إلى الاستعداد للقاء الخالق .

وباسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أتقدم إلى أسرتها  
وأصدقائها وشعبها وحكومتها بأعمق تعازينا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

نيوزيلندا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد ماكدوال (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم

مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أشيد بذكرى السيد شون ماكبرايد والسيدة نورا  
استورغا غاديا .

لقد كانت هاتان الشخصيتان معروفتين لدى الجميع . وكان لكل منهما شخصية شورية خاصة وتختلف عن شخصية الآخر .

لقد عرف شون ماكبرايد بأنه إنساني شوري . ومن السمات البارزة التي اتسم بها عمله المرموق بالتزامه بالعدالة والإنصاف لكل البشر وتعاطفه مع المضطهدين وخاصة في الجنوب الافريقي .

ولقد كان واحدا من تلك الشخصيات النادرة التي تؤمن إيمانا عميقا بأهمية تعزيز التفاهم بين الشعوب المختلفة وسد الثغرة بين الايديولوجيات والحضارات والمجموعات العرقية . وعمل شون ماكبرايد ، بصفته وزيرا للخارجية في ايرلندا ومشاركا في تأسيس منظمة العفو الدولية وأميننا عاما للجنة الدولية لفقهاء القانون ومفوضا للأمم المتحدة لناميبيا ولدى اضطلاعها بأدوار أخرى كثيرة ، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات واحترام حقوق الإنسان .

ولقد قيل عن شون ماكبرايد انه كان شخصية خلافية وذلك قد يعزى إلى أن تفكيره كان يشير التحدي وإلى أن وجهات نظره اتسمت بآفاق واسعة لا تتقبلها الحكمة التقليدية . وليس من الصعب أن نتصور أن شون ماكبرايد نفسه قد وجد ذلك تكريما مقبولا له .

ونحن نتقدم لأسرته وحكومة البلد الشقيق ايرلندا وشعبه بتعازينا لفقدان ابنهم البار وتعرب عن امتناننا لإسهاماته الشخصية في قضية المصالحة الإنسانية والعدالة .

وينتاب وفدي شعور خاص بالخسارة للموت المفاجئ لزميلتنا ، السفيرة نورا استورغا غاديا ، الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة .

هناك دائما مرارة أليمة نخبرها عند موت أي شخص في ذروة مهارته الفنية . لقد حازت نورا على إعجاب الجميع لتفانيها وتميزها وشجاعته التي اتسمت بها مهمتها هنا .

لقد جاءت إلى نيويورك كمحامية وشورية بارزة ودبلوماسية ونائبة لوزير الشؤون الخارجية في نيكاراغوا سافرت إلى جميع أنحاء العالم . وسرعان ما بدت واضحة مهارتها الهادئة . وهي كزميلة رقيقة لطيفة ستظل ذكراها حية وسنفتقدها جميعا .

باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أتقدم بتمايزنا لوفد نيكاراغوا وأعضاء أسرة نورا استورغا ولحكومة نيكاراغوا وشعبها على هذه الخسارة الجسيمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لممثل

البحرين الذي سيتكلم باسم الدول العربية .

السيد الشكر (البحرين) : أود باسم المجموعة العربية التي يتشرف

وفد بلادي بشرف رئاستها لهذا الشهر وباسم وفدي ان اعرب لحكومة وشعب ايرلندا وللأسرة الفقيد شون ماكبرايد المفوض السامي للأمم المتحدة لناميبيا السابق عن مواساتنا الصادقة وتمايزنا القلبية لهذا المصاب الاليم . فيرحيله فقدت الأمم المتحدة شخصية دولية فذة وبارزة ونشطة بعد حياة حافلة بالعطاء من أجل قضايا السلام والحريية والعدالة واحترام حقوق الانسان الاساسية وعدم استخدام العنف في تسوية المنازعات الدولية . ولقد فقدت ايرلندا برحيله ابنا بارا وسياسيا محنكا ورجل دولة من الطراز الاول ولا يمكن للأسرة الدولية إلا ان تذكر اسهاماته البارزة وخدماته الجليلة خلال توليه منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لناميبيا خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ ودوره البارز في تعبئة وحشد وتضافر الجهود الدولية من أجل تحقيق استقلال ناميبيا الناجز والتام . ان ما قدمه ماكبرايد صاحب الكلمة المسؤولة وصاحب الضمير الانساني الحي من مساهمات قيمة وخدمات جليلة مقدره ستبقى امثلة حية ماثلة في الازمان تمثل مصدر الهام لنا جميعا من اجل بذل المزيد لنصرة قضايا السلم والعدل وحقوق الانسان والتسوية السلمية للمنازعات ومن اجل بذل مزيد من الجهود الدؤوبة الصادقة الرامية الى ميلاد ناميبيا الحرة المستقلة .

وترجو المجموعة العربية من وفد ايرلندا الصديق نقل اصدق التمازي للأسرة

الفقيد الراحل ولحكومة وشعب ايرلندا لهذه الخسارة الكبيرة .

كما تشاطر المجموعة العربية مشاعر الالام التي اعريتتم عنها ، سيدي  
الرئيس ، وتلك التي أعرب عنها رؤوساء المجموعات الاقليمية للوفاة المفاجئة  
لزميلتنا العزيزة الراحلة السفيرة نورا استورغا غاديا الممثلة الدائمة لنيكاراغوا  
لدى الامم المتحدة . فقد كانت موضع اعجابنا الشديد واحترامنا التام اذ كانت شابة  
جذابة لطيفة رقيقة وطيبة تتمتع بمواهب دبلوماسية من الطراز الممتاز ، وطالما  
امتعمنا اليها في هذه القاعة تدافع بحماس وتغان واخلاص عن قضايا بلادها وقضايا  
الحرية والعدالة والمواسة في العالم .

ان الفراغ الذي تركته السفيرة نورا استورغا فراغ كبير سنشعر به لا محالة ولفترة طويلة من الزمن ، وسوف نتذكرها دائما كمثلة شجاعة وموهوبة لنيكاراغوا وصديقة حميمة للمجموعة العربية . وظلت نورا استورغا مناضلة جسورة مقاتلة بالكلمة والقول والموقف حتى آخر لحظة من حياتها الحافلة بالعطاء . ان ذكرها ستبقى ماثلة في هذه القاعة ردحا طويلا من الزمن ، لا لكونها مثلة شجاعة ناجحة ومرموقة وموهوبة ومقتدرة في طرح آراء بلدها ، نيكاراغوا ، في وسط هذه المنظمة فحسب ، بل ولكونها كانت إنسانة متميزة عظيمة وموهوبة بخصال إنسانية فريدة ، الأمر الذي جعلها تحظى بتعاطف الجميع في هذه المنظمة . ومما لا شك فيه أن جميع زملائها في الأمم المتحدة سوف يفتقدونها . ونحن في المجموعة العربية بصفة خاصة نعتز ونفخر بذكرى صداقتها لفترة طويلة من الزمن .

أود باسم المجموعة العربية وباسم وفد البحرين أن أتقدم لوفد نيكاراغوا الصديق وحكومة نيكاراغوا وشعبها ولأسرة الفقيدة الراحلة بتعازينا القلبية الصادقة ومواساتنا المخلمة للرحيل المبكر والمفاجئ لزميلتنا العزيزة الراحلة نورا استورغا . تغمدها الله بمغفرته ورحمته الواسعتين . وإنا لله وإنا إليه راجعون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

الولايات المتحدة الأمريكية ، البلد المضيف .

السيد والترز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد فقدنا مؤخرا زميلين سابقين مرموقين .

أود باسم الولايات المتحدة الأمريكية أن أشير بحزن عميق الى وفاة السيد شون ماكبرايد . إننا نؤبئه بوصفه داعية عالميا معروفا في الدفاع عن حقوق الإنسان وبوصفه أحد مؤسسي منظمة العفو الدولية . لقد كان في طليعة من حملوا لواء حملة الدفاع عن السجناء السياسيين في جميع أرجاء العالم . وإبان شغله لمنصب وزير خارجية إيرلندا اضطلع بواجباته بشرف وقدرة إبداعية . ان دفاعه طوال حياته عن حقوق الإنسان قد أكسبه جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧٤ . وإبان شغل السيد ماكبرايد منصب مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومنصب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، أظهر نفس



القدر من التفاني الشديد الذي اتسمت به أنشطته التي كان يقوم باسم حكومة إيرلندا والمنظمات الإنسانية الدولية . وأود باسم بلدي ان أنقل أخلص التعازي لأسرة هذا الرجل الغد .

وأود أيضا ، باسم الولايات المتحدة ، أن أعرب عن مشاعر الحزن للوفاة المفاجئة للسفيرة نورا استورغا - غاديا ، الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة . ومن الجدير بالذكر أن السفيرة نورا استورغا كانت ممثلة متفانية في خدمة بلدها . فقد دافعت عن ممالحه واضطلعت بمسؤولياتها بشرف وروح حماسية . وعلى الرغم من مرضها كانت مقدرتها على تمثيل بلدها بفعالية تعزى الى شخصيتها وحنكتهما وشجاعتها . وقد ظلت تعمل بيننا حتى النهاية تقريبا . وأود أيضا أن أعرب عن تعازينا الحارة لأطفال السفيرة استورغا وأسرتها والى حكومة ووفد البلد الذي خدمته بمقدرة متناهية وتفان وذكاء وشجاعة .

السيد مكдона (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس

أود باسم وفد ايرلندا أن أعرب عن التقدير لكلمات المواساة والتعازي التي أعرب عنها بمناسبة وفاة السيد شون ماكبرايد .

عندما شغل شون ماكبرايد منصب وزير الخارجية في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥١ ، والمناصب الأخرى بعد ذلك ، لعب دورا بارزا في عملية التطور السياسي في بلاده . فقد مر بسنوات قاسية وعصيبة وضعت الكثيرين من أبناء جيله أمام خيارات صعبة . وعلى الرغم من أنه لم يكن بعيدا عن مواطن الجدل فقد أظهر شجاعة في اتباع تقليد جديده مود غون وجون ماكبرايد . وعبر قرابة قرن من الزمان يمكننا أن نسترجع أبيات الشاعر "بييتس" التي تقول :

"مكدوناه وماكبرايد

وكونولي وبيرس

كلهم يعترئهم التفرّ ، تفرّ شامل

الآن وفي مستقبل الايام

حيثما يُرى اللون الاخضر"

أما في الشؤون الدولية فقد كان السيد شون ماكبرايد يتسم بنفاذ البصيرة في ادراكه لموقف البلدان المستقلة حديثا وقد بذل جهودا لسد الفجوة بين الشرق والغرب وكان يؤمن بقوة العدالة في العلاقات الدولية . وقد حظي بالتقدير عندما كان رئيسا لمنظمة العفو الدولية وأميننا عاما للجنة الدولية للحقوقيين ومفوضا للأمم المتحدة لناميبيا . وقد أكسبته مساهماته جائزة نوبل للسلام وجائزة لينين للسلام وغير ذلك من الجوائز الدولية الكبيرة . ولن يتذكره من "يرتدون اللون الاخضر" فحسب ، بل ستظل ذكراه حيّة في جميع القارات .

اننا ممتنون لكم ، ياسيادة الرئيس ، على الكلمات التي ذكرتموها ونقدر كلمات التقدير التي أعرب عنها . إجلالا لذكرى شون ماكبرايد ، وهي كلمات أدلى بها في هذه الجلسة متكلمون يمثلون جميع أرجاء العالم .

يود الوفد الايرلندي أيضا أن ينضم الى الذين أعربوا هنا اليوم عن مشاعر الاسى لوفاة زميلتنا الفاضلة ، ممثلة نيكاراغوا ، نورا استورغا - غاديا . ان تفانيها وإخلاصها ودماشة خلقها قد تجلّت لنا بوضوح خلال الفترة القصيرة نسبيا التي قضتها بين طهرانينا . وسوف تبقى ذكراها عالقة في أذهاننا بسبب ما تحلّت به من شجاعة وروح طيبة في مواجهة التحديّ الاخير . رحمها الله .

السيد سيفيليا بوزا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم

نيكاراغوا حكومة وشعبا وباسم أسرة الفقيدة وزملائها في بعثة نيكاراغوا لدى الأمم المتحدة ، أود أن أشكركم ، سيدي ، وأشكر الأمين العام وممثلي سائر المجموعات الإقليمية على تآبين الجمعية العامة هذا الصباح لزميلتنا العزيزة وقائدتنا ، السفيرة نورا استورغا - غاديا . ان رحيلها المادي خسارة لا تعوض لبلدنا ، بيد أن قوتها الحسنة متظل في عقول وقلوب الأجيال الحاضرة والمقبلة في بلدنا نيكاراغوا الحبيبة .

وبالنسبة لهؤلاء الذين تشرفوا بمعرفتها والعمل في ظل قيادتها فان حياتها تركت ذكريات حية ، ذكريات انسان كان مثالا في الكرامة والتضحية والقوة والنضال والعمل المتفاني والشباب الثوري والحب الجرم لبلده ، البلد الذي كانت تريد له قبل كل شيء، السلم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

ان نورا استورغا كانت وستبقى بطلة من أبطال الوطن والثورة . فعند وفاتها منحتها حكومة نيكاراغوا هذا الشرف تبجيلا لعملها والقذوة التي تركتها .

وفي المجال الدبلوماسي كانت جهودها ترمي دائما الى الحفاظ على الوحدة وتحقيق السلم الدائم في منطقة امريكا الوسطى التي طالت معاناتها . وان أكبر تقدير يمكننا تقديمه اليها في ذكراها هو استمرار النضال من أجل ذلك السلم الذي كانت تتوق اليه من أجل شعوبنا .

ان نورا كانت لديها قدرة متناهية على الحب ليس تجاه أشقائها وشقيقاتها النيكاراغويين وحدهم بل تجاه الجميع ، كما تجلى ذلك في كانون الاول/ديسمبر الماضي في حفل الغذاء الذي أقامته بمنزلها بمناسبة أعياد الميلاد .

مرة أخرى نود أن نتقدم بالشكر الجزيل للجميع على تعازيهم في ذكرى السفيرة نورا استورغا . نورا ، الزميلة والرشيمة العزيزة في مقعد نيكاراغوا بالجمعية العامة ، ستظل ذكراك حية الى الابد .

ختاما ، نود أن نعرب عن تضامننا وتعازينا لوفد ايرلندا بمناسبة وفاة السيد سيان ماكبرايد الذي كان ، كما قيل هنا هذا الصباح ، من أعظم أبناء ذلك البلد الشقيق .

البند ١٢١ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانمبة المقررة لقسمه نغقات الامم المتحدة (A/42/925)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل الانتقال الى البند المدرج

على جدول أعمالنا هذا الصباح ، أود ، وفقا للممارسة المتبعة ، أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/42/925 التي وردت فيها رسالة موجهة الي من الامين

العام ، يحيط الجمعية العامة علما فيها بأن ١٣ دولة عضوا متأخرة في دفع اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة في اطار أحكام المادة ١٩ من الميثاق .

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق ،

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية

في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة اذا كان المتأخر عليه مساويا

لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا

عنها" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علما بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

#### البند ١٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

#### تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف (A/42/915 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بخصوص هذا البند معروض على

الجمعية العامة تقريران للأمين العام في الوثيقتين A/42/915 و A/42/915/Add.1 .

كما تعلمون ، تلقيت في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ رسالة (A/42/919) من الممثل

الدائم للبحرين ، الذي ، بوصفه رئيس مجموعة الدول العربية ، نقل اليّ بالنيابة عن

الدول العربية طلبا باستئناف الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة بغية مواصلة

النظر في البند ١٣٦ من جدول الأعمال . وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨ تلقيت رسالة

(A/42/921) من ممثل زيمبابوي الدائم الذي ، بوصفه رئيس مكتب تنسيق بلدان عدم

الانحياز ، نقل اليّ بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز طلبا مماثلا لطلب الدول

العربية . وقد تلقيت رسالتين تدعمان هذا الطلب ، احدهما من الممثل الدائم

للكويت ، نيابة عن أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي في نيويورك (A/42/922) والآخرى من

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، نيابة

عن أعضاء تلك اللجنة (A/42/924) .

وفي إثر المشاورات التي أجريتها مع رؤساء المجموعات الاقليمية وعلى أساس موافقة الاغلبية الساحقة من الاعضاء ، قررت أن استأنف اليوم الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة .

وأود أن أذكر أنه بناء على توصية اللجنة السادسة اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٠/٤٢ بء ، وبمقتضى الفقرة ٤ من ذلك القرار قررت "ابقاء هذه المسألة قيد الاستعراض الفعلي" .

وعلى أساس المشاورات التي أجريت قبل هذا الاستئناف ، أفهم أن الجمعية العامة ترغب في المضي في النظر في هذا البند في جلسة عامة . اذا لم أسمع اعتراضا سوف تمضي الجمعية العامة تبعا لذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أولا ، سوف أعطي الكلمة للأمين

العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في تقريرين قدمتهما الى

الجمعية العامة بشأن المسألة المعروضة علينا ، بتاريخ ١٠ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ على التوالي ، قدمت عرضا وقائعا كاملا بالجهود التي بذلتها بوصفي القيّم الاول لاتفاق مقر الأمم المتحدة لضمان استمرار الترتيبات الحالية في نيويورك لمنظمة التحرير الفلسطينية التي منحت مركز المراقب الدائم من قبل الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ .

كما تدرك الدول الاعضاء ، لقد شاركت أنا وزملائي إلى حد كبير في هذه الجهود قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٢ بآء ، الصادر في ١٧ كانون الاول/ديسمبر الماضي . وقد ضاعفنا من جهودنا عقب اتخاذ ذلك القرار وقد بذلنا هذه الجهود على كل مستوى من مستويات حكومة الولايات المتحدة . ومن المؤسف أسفا كبيرا لي أن هذه الجهود لم تحقق تسوية المشكلة وأنه أمسى من الضروري استئناف دورة الجمعية العامة لهذا الغرض .

وأعتقد أن التقارير التي أصدرتها غنية عن التوضيح . ومع ذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعلن مرة أخرى الموقف المضموني الذي اتخذته في اتصالاتي بالبلد المضيف . إن منظمة التحرير الفلسطينية مدعوة إلى الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والولايات المتحدة نتيجة لاتفاق المقر ملزمة بالسماح لموظفي منظمة التحرير الفلسطينية ، الذين تم اعتمادهم اعتمادا سليما ، بالدخول إلى الولايات المتحدة والإقامة فيها من أجل الاضطلاع بوظائفهم الرسمية . وهذا هو الموقف الذي اتخذته منذ البداية والذي ورد في القرار ٢١٠/٤٢ بآء . وآمل في أن يكون من الممكن للبلد المضيف حتى الآن أن يوفق بين تشريعاته الداخلية والتزاماته الدولية على نحو يضمن الاحترام الكامل لاتفاق المقر نسا وروحا .

ولكن إذا ارتأى البلد المضيف أن ينفذ هذا القانون ، عندئذ أثق بأن سيدرك وجود خلاف بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة وبأن سيوافق على الاستفادة من إجراء تسوية المنازعات المنصوص عليه في الباب الحادي والعشرين من اتفاق المقر ، بحيث يمكن حسم النزاع بصورة قاطعة وبطريقة قانونية معقولة .

واسمحوا لي أن أقول في الختام أن المسألة التي تتناولها الجمعية العامة بالنظر اليوم تتسم بأهمية بالغة ومباشرة للأمم المتحدة ، بوصفها طرفا ، مع الولايات المتحدة الأمريكية ، في اتفاق المقر ، الذي ينظم عمل المنظمة في الولايات المتحدة . ومما ينبغي أن نذكر به أن سلامة وجدوى اتفاق المقر قد صمدت حتى الآن في اختبار ممارسة دامت أكثر من ٤٠ سنة .

وإذ قلت ذلك ، أود أن أحث على مواصلة تركيز الاهتمام على المسألة الخاصة التي أدت إلى استئناف هذه الدورة للجمعية العامة . وهذه مسألة تتمثل بالالتزامات المضمونية والإجرائية للبلد المضيف بمقتضى اتفاق المقر . وأمل أن تجري المناقشة في هذه الجمعية العامة انطلاقاً من مراعاة هذه المسألة المحددة وبالتداول المدروس الذي يستأهله الموضوع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم

التالي ، أود أن اقترح أن تغفل قائمة المتكلمين في المناقشة اليوم الساعة ١٧/٠٠ . إذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف يتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لهذا ، أطلب من الممثلين الذين

يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يقوموا بتسجيل أسمائهم في أسرع وقت ممكن .

أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين بوصفه رئيساً لمجموعة الدول العربية .

السيد الشكر (البحرين) : السيد الرئيس ، بتكليف من المجموعة

العربية التي يحظى وقد بلادي بشرف رئاستها لهذا الشهر ، اسبحوا لي في البداية أن اتوجه لكم باسمها بخالص الشكر وعميق الامتنان لاستجابتكم لمعالجة مسألة حيوية بالغة الأهمية وإن حضوركم شخصياً في حد ذاته قد أضفى على انعقاد الجمعية العامة أهمية خاصة . والمجموعة العربية مدينة أيضاً لكم بالعرفان والتقدير لما تحملتم وتكبذتم من عناء ومشقة السفر وما بذلتم من جهد ووقت لأجراء مشاورات عاجلة لاستئناف الدورة .

ويسعدنا أن نراكم ثانية في مطلع عام ١٩٨٨ تتراسون أعمال الجمعية العامة في دورتها المستأنفة بعد النجاح الكبير الذي حققتموه خلال فترة انعقادها في العام الماضي . فلقد برهنتم خلال رئاستكم لتلك الفترة قيادتكم القديرة والحكيمة في تسيير دفة أعمال الجمعية العامة . واننا لعلى يقين وثقة تامة أنه بفضل خبرتكم الشريفة ومهارتكم الدبلوماسية المشهود لها سوف تقودون أعمال دورتنا المستأنفة بالنجاح الذي نتطلع إليه جميعاً .

كما أود أن أعرب باسم المجموعة العربية للأمين العام للأمم المتحدة معسادة السيد خافيير بيريز دي كوييار عن تقديرنا الصادق لتقريره القيم والشامل كما نود باخلاص أن نشكر له جهوده وجهود السيد كارل اوغست فلشهور ، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة ، من أجل تسوية هذه المسألة تسوية مرضية بمقتضى أحكام اتفاق المقر .

انطلاقاً من اهتمامنا بضرورة المحافظة على وحدة واستقلالية المنظمة وتوجسا من تعرضها للتدخل المباشر وغير المباشر من جانب فروع حكومة وسلطات البلد المضيف ، تقدمت مجموعة الدول العربية الاعضاء بطلب استئناف الدورة الثانية والاربعين لمواصلة النظر في البند ١٣٦ المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف" . وساندت المجموعة الاسلامية واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والمجموعات الإقليمية هذا الطلب . كما تقدمت مجموعة البلدان غير المنحازة بطلب مماثل لما تقدمت به المجموعة العربية . وهذا ما يدل على الأهمية القصوى التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المسألة الهامة التي تنطوي على خلاف قائم بين الأمم المتحدة والبلد المضيف لمقر هذه المنظمة .

في العاشر من كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ تم افتتاح أول دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة بمدينة لندن واتخذت الجمعية العامة في تلك الدورة عدة قرارات هامة من بينها القرار ٢٢ (د - ١) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ بشقيه ألف وباء المتعلق بحصانات وامتيازات الأمم المتحدة والمفاوضات مع السلطات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية لاقامة مقر دائم للأمم المتحدة في ذلك البلد . واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثانية القرار ١٦٩ (د - ٢) المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ المتعلق بالاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بشأن مقر الأمم المتحدة الموقع في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ .



وبقدر ما كان الهدف من هذا الاتفاق هو تنظيم العلاقات والتفاصيل الخاصة بعمل المنظمة الدولية والبلد المضيف كان أيضا تبراما لمعالجة الكثير من المنازعات والخلافات التي قد تشور ما بين الأمم المتحدة والبعثات الدائمة والمراقبة على مدار الأربعين عاما ونيف الماضية . واستطاعت الأمم المتحدة والدول الاعضاء والمراقبة المعتمدة لدى المنظمة عن طريق هذا الاتفاق أو من خلال لجنة العلاقات مع البلد المضيف التوصل الى اتفاقات وفقا لروح ونم هذا الاتفاق ضمن للمنظمة ولممثلي الدول الاعضاء الدائمة والمراقبة تذييل العديد من الصعوبات التي تواجه ممثلي الدول الاعضاء والبعثات المراقبة لدى المنظمة بالتنسيق مع سلطات الولايات المتحدة الأمريكية . إن اتفاقات المقر ليست بدعا في العلاقات الدولية وإنما هي أكثر شيوعا بين المماعدات الدولية عند انشاء مقر لمنظمة دولية في بلد ما . واستهدفت اتفاقات المقر المعقودة بين البلدان المضيغة والمنظمات الدولية بما فيها اتفاق المقر المعقود بين منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة تحديد الوضع القانوني الذي تتمتع به المنظمة الدولية فوق أراضي البلد المضيف . إن اتفاق المقر المبرم ما بين الأمم المتحدة والبلد المضيف ، حكومة الولايات المتحدة ، قد وضع لتنظيم العلاقة ما بين المنظمة والدول الاعضاء وغير الاعضاء والجهات والهيئات والمنظمات التي تدعوها الأمم المتحدة للمشاركة في أعمالها من جهة والبلد المضيف من جهة أخرى . وهو على ذلك اتفاق جوهري بالغ الأهمية للحفاظ على استقلالية وسلامة منظمة الأمم المتحدة . ذلك أن الوضع القانوني لمنظمة الأمم المتحدة فوق أراضي دولة ما تحتفظ الأمم المتحدة فيه بمقر لها بموجب اتفاق يجب ألا ينجم عنه أي عمل انفرادي صادر عن الدولة المضيغة كاصدار قانون أو التحجج بذريعة لممارسة ضغط على المنظمة أو الدول الاعضاء أو المراقبة نتيجة لأمور خلافية سياسية أو شناثية أو غيرها ما بين البلد المضيف والبلدان والمنظمات الممثلة في الأمم المتحدة ، لأن مثل ذلك يأتي على حساب حسن العلاقات والنوايا في نطاق العلاقة ما بين البلد المضيف والأمم المتحدة . فلا يجوز أن تقوم السلطات التشريعية أو القضائية أو التنفيذية للبلد المضيف باتخاذ أي اجراء من شأنه أن يؤثر بشكل قريب أو بعيد على التزامات البلد المضيف تجاه اتفاق المقر . ومن المفيد

أن نؤكد هنا أن الشخصية القانونية للأمم المتحدة أصبحت من الأمور المسلّم بها ، فقد اكتسبت تلك الصفة بمقتضى أحكام الميثاق والاتفاقات العديدة التي عقدها مع المدير من الدول والمنظمات . فقد نصت المادة ١٠٤ من الميثاق على تمتع الهيئة في بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها . كما أكدت المادة ١٠٥ من الميثاق ضمنا تمتع الأمم المتحدة بهذه الشخصية في نطاق القانون الدولي ، فالفقرة ١ من المادة ١٠٥ من الميثاق تنص على أن المنظمة تتمتع في إقليم كل عضو من أعضائها بالمزايا والاعفاءات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها . كما تؤكد الفقرة ٢ من ذات المادة على حق مندوبي المنظمة وموظفيها في التمتع بالمزايا والاعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة . كما تؤكد الفقرة ٢ من نفس المادة سلطة الجمعية العامة في أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٠٥ ، وكذلك أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض .

وقد أكدت محكمة العدل الدولية تمتع منظمة الأمم المتحدة بالشخصية القانونية في الرأي الاستشاري الشهير الخاص بتعويض الأضرار التي تصيب موظفي الأمم المتحدة أثناء تأدية وظائفهم بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٤٩ . وبالمناسبة أصدرت المحكمة هذه الفتوى عندما طلبت الجمعية العامة إبداء الرأي الاستشاري على اثر اغتيال الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ على أيدي العصابات الصهيونية . وقد تضمنت الفتوى الاعتراف للأمم المتحدة بشخصية قانونية موضوعية في مواجهة الدول الأعضاء وغيرها من الدول غير الأعضاء دون أن يكون متوقفا على اعتراف الأخيرة بهذا الوصف لمنظمة الأمم المتحدة . كما أكدت المحكمة في فقرة أخرى من تلك الفتوى أنه طبقا لقواعد القانون الدولي ، يجب الاعتراف للمنظمة بالاختصاصات غير المنصوص صراحة عليها في الميثاق ، إذا كانت هذه الاختصاصات لازمة من أجل ممارسة وظائفها .

مما لا شك فيه أن الدول الأعضاء في المنظمة يلعبون دورا هاما لا يمكن تجاهله ، فهم الذين أنشأوها وهم الذين يشتركون في تكوين إرادتها بصورة جماعية وهم

الذين يقع على عاتقهم توفير المناخ الملائم لتحقيق الفعالية للمنظمة . وتأسيسا على ذلك فلا يجوز للبلد المضيف مهما بلغ قدر ما يقدمه من دعم للمنظمة بما في ذلك الدعم المالي أن يمارس ضغوطا على المنظمة أو الجهات الممثلة لدى المنظمة لاتباع طريق غير اطار الارادة الجماعية . ولا يسوغ للبلد المضيف بأي حال من الاحوال فرض تشريع أو قانون يتعارض مع أهداف المنظمة وقراراتها .

ولا يحق للبلد المضيف إغلاق بعثة دائمة لدولة عضو أو بعثة مراقبة لدولة غير عضو أو بمفظة مراقب لحركات التحرير الوطنية المعتمدة لدى الأمم المتحدة بذريعة دواعي الأمن القومي سيما وأن المنظمة تضم العديد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء أو المنظمات التي ليس لها صفة التمثيل لدى البلد المضيف الولايات المتحدة وإنما لها صفة التمثيل لدى الأمم المتحدة وبالتالي لا يعطيها القانون بموجب اتفاق المقرر الحق في إغلاق أو منع أي بعثة دائمة أو مراقبة من ممارسة صفتها التمثيلية لدى المنظمة الدولية بما في ذلك إقامة مقر دائم لها . ويقتضي من البلد المضيف تسهيل دخول ممثليها لحضور اجتماعات المنظمة وهيئاتها وأجهزتها إلى أراضيها والإقامة فيها ، وكذلك خروجهم منها ، وعدم إقامة العراقيين التي قد تمنع أو تعيق استقلال الأمم المتحدة وممثلي الدول والمنظمات من مباشرة أعمالهم بيسر وسهولة .

كما لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يترك لأي سلطة من سلطات البلد المضيف تسيير العلاقة ما بين المنظمة الدولية والدول الأعضاء والجهات الممثلة والمعتمدة لديها وفقاً لرغبات البلد المضيف ونزواته . حيث أنه من الأهمية بمكان التأكيد هنا على المحافظة على استقلالية المنظمة ونزاهتها ، والتصدي للبلد المضيف بكل السبل والوسائل القانونية المتاحة بموجب الميثاق واتفاق المقرر والصكوك والاتفاقيات الدولية الأخرى ، سيما اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ ، واتفاقية فيينا لسنة ١٩٧٥ المتعلقة بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية . إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال السماح للبلد المضيف تغيير الوضع القانوني للمنظمة الدولية بإدارته المنفردة ، وإلا ستكون هذه المنظمة العتيدة عرضة للتشريعات البرلمانية في البلد المضيف وتكون باستمرار تحت رحمة التيارات والتغييرات السياسية ، أو تأشيرات الرأي العام في البلد المضيف .

وإننا على يقين من أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقع تحت وطأة مثل هذه الضغوط ، ولا يمكنها كمنظمة مستقلة أن تقبل أو تتحمل مثل هذه الضغوط والتأثيرات التي تؤثر على أداؤها وأنشطتها وأهدافها وغاياتها المنصوص عليها في الميثاق . لذا

فإننا نرى أن على الأمم المتحدة ، والحال هذا ، الاحتجاج والتقاضى لدى محكمة العدل الدولية إذا ما حمل فقط أو تغيير انفرادي من جانب البلد المضيف من شأنه إضعاف أو الإخلال بقدرة الأمم المتحدة على الاستمرار باستقلال وتجرد في أعمالها ونشاطاتها وبلوغ غاياتها وأهدافها وفقا لاتفاق المقر ، سيما وأن الاتفاقيات والمعاهدات تبرم على رضا أطرافها . فمن الأهمية بمكان أن تراعي الدولة المضيغة التي تبرم الاتفاقية أو الاتفاق الالتزامات التي قطعتها على نفسها بمقتضى أحكام اتفاق المقر في كافة أجهزتها وسلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية والتقيد دائما بروح الاتفاق والقصد الحقيقي منه ، والحيلولة دون اتخاذ أي تدابير من شأنها الإخلال بالالتزامات القانونية للبلد المضيف بموجب أحكام اتفاق المقر .

وعليه فإن النزاع القائم بين الأمم المتحدة والبلد المضيف يجب معالجته فسي هذا الإطار بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٢ بء ، خاصة وأن الفرع ٢٧ من اتفاق المقر ينص على ما يلي :

"يجب أن يفسر هذا الاتفاق على ضوء غرضه الأصلي وهو تمكين الأمم

المتحدة من مباشرة وظيفتها بصورة كاملة وفعالة" .

وعلى هذا الأساس فإنه لمن الطبيعي لكي تقوم الأمم المتحدة بوظيفتها بصورة كاملة وفعالة أن تتمتع بالحصانات والامتيازات لكفالة استقلاليتها وحسن مباشرتها لوظائفها الدولية . ويتمثل ذلك بصفة خاصة في عدم خضوعها للتشريعات الوطنية لاية دولة من الدول الاعضاء ، وعلى وجه الخصوص تشريعات البلد المضيف .

إن التشريعات الوطنية للبلد المضيف وهذا التشريع الذي نحن بصدد ، قد تؤدي إلى المساس بسلامة مباشرة الأمم المتحدة لوظائفها والإخلال باستقلاليتها ونزاهتها كمنظمة دولية ، سيما بقاعدة المساواة التي يجب أن تسود العلاقات ما بين الدول الاعضاء . وعلى هذا الأساس فقد نص الفرع ١٢ ألف وباء من اتفاق المقر على عدم خضوع الأمم المتحدة والبعثات الممثلة لدى المنظمة الدولية للتشريعات الوطنية والبرلمانية والمالية والنقدية والجمركية والتشريعات المتعلقة بدخول الاجانب

والاقامة والانتقال في الاقليم الوطني للبلد المضيف ، فضلا عن التشريعات المتعلقة بمعد الاجتماعات واقامة مقار للبعثات الممثلة لدى الامم المتحدة سواء الدائمة منها او المراقبة . كما ان اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ قد أكدت على هذه القاعدة في موادها ٢٦ و ٢٧ و ٤٦ .

ومن المفيد ان نؤكد هنا مبادئ القانون الدولي المتعارف عليه : أولا ، إن المقدم شريعة المتعاقدين ، وعليه فمن الضروري مراعاة الطبيعة التعاقدية لاتفاق المقر ، ثانيا ، لا يجوز لطرف في معاهدة ان يحتج بنصوص قانونه الداخلي كسبب مبرر لإخفاقه في تنفيذه للمعاهدة . وعليه ، يجب على الامم المتحدة والبلد المضيف - الولايات المتحدة الامريكية - باعتبارهما طرفين في اتفاق المقر ، تنفيذ الالتزامات الناجمة عنه بحسن نية . ولا يمكن للبلد المضيف التمثل من التزاماته المنصوص عليها في الاتفاق في حالة تعارضها مع قوانينه أو تشريعاته السابقة أو اللاحقة ، ثالثا ، إن من مبادئ القانون الدولي وقانون المعاهدات مبدأ مسلما به وهو الوفاء بالعهد باحترام الاتفاقيات الدولية . ولا يمكن للدولة المضيئة التمسك بقانونها الوطني المخل بتلك الالتزامات . فالاتفاق الدولي أسمى من القانون الوطني . وعليه فإن سيادة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقانون الدولي على القانون الوطني أمر مسلم به دوليا .

ولعله من المفيد أن نذكر هنا أنه عندما نظرت الجمعية العامة في هذا البند في كانون الأول/ديسمبر الماضي لايجاد تسوية ، أو اتخاذ موقف وقائي - عندما كان الفرع التشريعي في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يعكف على اصدار التشريع السذي يحظر على بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية انشاء مقر لتلك البعثة وعرقلة المهام الرسمية الاخرى التي تقتضيها بصفتها مدعوة من قبل الامم المتحدة الى المشاركة في دورات الجمعية العامة ، وأعمال الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين والوضع في الشرق الاوسط - فقد تم تشبيه معالجة هذه المسألة وقتها كواضع العربية قبل الحمان . وطلب من الجمعية العامة عدم اتخاذ أي اجراء والتحلي بالصبر والانتظار ، وعدم التسرع لأن التشريع لم يمدد بعد . واصبح اليوم في حكم المؤكد أن ذلك التشريع أصبح قانونا سيتم نفاذه وسريانه بحلول ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ ما لم يجابه من قبل الامم المتحدة . وعلاوة على كونه تدخلا في شؤون الامم المتحدة فهو يقيد استقلاليتها وحريتها في اتخاذ القرار .

إن المجموعة العربية تتطلع الى قيام الدول الاعضاء بممارسة مسؤولياتها الكاملة في التأكيد على ضرورة قيام البلد المضيف ، الولايات المتحدة الأمريكية ، بكفالة الاحترام التام لاتفاق المقر والوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب أحكامه ، وأن تتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون سريان أي قانون يؤشر على وضع بعثة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في نيويورك المشمولة باتفاق المقر ، وأن تستمر بعثة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتمتع بالحرية والحمانات والامتيازات التي تقتضيها صفتها التمثيلية لدى المنظمة .

ولعله من المفيد أيضا التذكير بأن المجموعة العربية قد أعربت عن أملها في كانون الأول/ديسمبر الماضي في أن تعيد حكومة البلد المضيف ، الولايات المتحدة الأمريكية ، النظر في تشريعها بحيث ينسجم مع موقف غالبية الدول الاعضاء والمجتمع الدولي ، والذي تجسد في قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٢ بآء الذي صادقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ١٤٥ صوتا ولم تعارضه سوى اسرائيل . إن المجموعة العربية لا ترغب في

الدخول في تحليل ومناقشة الموقف الأمريكي بكل تفاصيله كما عرضها الأمين العام في تقريره ، بل ترغب في التساؤل حول مصداقية البلد المضيف بالتقيد بالمسؤوليات والالتزامات التي تعهد بها بموجب اتفاق المقر . ولا نغالي اذا قلنا إن هذه المصداقية أصبحت موضع شك كبير لدينا . صحيح أن الولايات المتحدة ، البلد المضيف ، لم ترفض بعد مسألة التحكيم الدولي بشأن اغلاق بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة المشمولة باتفاق المقر ، ولم تقرر بعد اغلاق مقر البعثة بموجب القانون الأمريكي ، إلا أن المعطيات تدفعنا للتشكيك في جدية وحزم الادارة الأمريكية نحو معيها الجاد ليجاد حل مرض ومقبول بموجب اتفاق المقر . وكنا نأمل ان يكون قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٢ بآء حافظا ومؤشرا لبذل الجهود من جانب الفرع التنفيذي من حكومة البلد المضيف لابطال هذا التشريع الذي أصدره الكونغرس الأمريكي ووقعه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . وكنا نأمل أيضا والحال كذلك ان يقبل البلد المضيف إحالة الخلاف الى التحكيم بموجب الفرع ٢١ من اتفاق المقر . وصحيح إن الادارة الأمريكية قد تجاوزت مع جهود الأمين العام لحل هذه المسألة بصورة مرضية ، إلا أنها لم تعط هذه المسألة الأولوية اللازمة وصفة الاستعجال التي تستحقها بعد أن تم توقيع القانون في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ولم تستغل فرصة التسييس يوما السابقة على سريان هذا القانون من تاريخ توقيعه لتصحيح الوضع .

إن المجموعة العربية تعلم جيدا إن قرار إصدار حكم الاعدام على بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في البلد المضيف هو جزء من حملة صهيونية مسعورة ضد الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد بدأت بتحريم الاتصال بممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من قبل المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد استهدفت هذه الحملة التشهير بالحق العادل للشعب الفلسطيني في مقاومة الاستعمار الامتيطاني الصهيوني والاحتلال الأجنبي لأرضه ووطنه وممارسة حقه في تقرير المصير وهو الحق المشروع لجميع الشعوب المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها العديدة . ومن الغريب العجيب أن يصدر هذا القانون من البلد المضيف الذي طالما رفع عاليا لواء



الحرية وحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة والواقعة تحت الاحتلال الاجنبي ، بينما يتنكر للشعب الفلسطيني حقه في النضال من أجل نيل حريته وممارسة حقه في تقرير المصير بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية وذلك عن طريق الحاق تهمة زائفة هي تشجيع الارهاب ، وهي تهمة لم يتاح أو يترك فيها للمتهم ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، حق المرافعة والدفاع .

إن هذا القانون يستهدف إجهاد ما حققه الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه المشروعة التي اعترفت بها الجمعية العامة مرارا وتكرارا وطلبت من ممثله منظمة التحرير الفلسطينية بمقتضى أحكام القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، والقرارات اللاحقة المشاركة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط وقضية فلسطين وذلك على قدم المساواة مع سائر الأطراف المعنية الأخرى من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدايم في منطقة الشرق الأوسط .

لقد جاءت الانتفاضة الشعبية التي لاتزال تشهدا الاراضي الفلسطينية المحتلة لتقدم ردا قويا للدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية ولتحشد تأييدا قويا ثابتا وراسخا لها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

ولا يسعني وأنا أقف أمام هذه المنمة متحدثا باسم المجموعة العربية إلا أن أحيي وأبارك من هذا المنبر الدولي الانتفاضة والثورة الشعبية العارمة والملحمة الخالدة التي دخلت شهرها الثالث ، وقودها أطفال الحجارة وقوافل الشهداء الأبرار الذين يتساقطون ليرووا بدمائهم السخية تراب فلسطين المحتلة . نعم ، هذه الملحمة الخالدة التد تكافح جيش الاحتلال المدجج بأحدث الأسلحة والمعدات الفتاكة هي من صنع شعب أعزل من كل شيء إلا الإرادة والتصميم على مقاومة المحتل بأيديه المضرجة بالدماء من أجل بلوغ حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . إن ما يجري اليوم في الأراضي الفلسطينية من نضال شرعي هو رد على القانون الأمريكي الذي يرمي الى التشهير بالنضال المشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد أبدى العديد من الممثلين الشكوك إزاء احتمالات النجاح المتاحة لتسوية الخلاف بصورة ودية بعد أن تكشفت لهم الأسباب الكامنة وراء إصدار هذا القانون . ولقد قيل لنا في أروقة الأمم المتحدة أن عدم تصدي الإدارة الأمريكية لهذا القانون بحزم مرده لاعتبارات تمليها حملات انتخابات الرئاسة الأمريكية حيث يجري سباق محموم بين المرشحين وبهذا علينا نحن الدول الاعضاء في هذه المنظمة أن نقبل بما يجري من تأثيرات في البلد المضيف وأن تكون قرارات الأمم المتحدة واستقلاليتها عرضة للتغيرات السياسية والحزبية في البلد المضيف .

إن تقرير الأمين العام الذي بين أيدينا الصادر في الوثيقة A/42/915 و Add.1 قد تمت صياغته بتأن وعناية فائقة وله أكثر من ميزة فهو لا يقتصر على تقديم تحليل أمين وواقعي لأسباب وأوجه النزاع والخلاف القائم ولكنه أيضا يقدم العلاج المثالي للتوصل الى حل مرض وبأسلوب مرض لحسم الخلاف في إطار الفرع ٢١ من اتفاق المقر

وبموجب الصوك والممارسات الدولية المتعارف عليها . إن النقاط والركائز التي وردت في تقرير الأمين العام واضحة وضوحا لا لبس فيه ومصدر وضوحها أنها ركائز قانونية منصوص عليها في اتفاق المقر المبرم بين الأمم المتحدة والبلد المضيف الولايات المتحدة منذ أكثر من أربعين عاما .

إن الحقيقة الواضحة التي لا لبس فيها هي أننا أمام خلاف وأن البلد المضيف بحاجة الى أن يفعل الشيء الكثير للوفاء بالتزاماته وهذا لن يتحقق إلا إذا قامت الولايات المتحدة الامريكية بإلغاء القانون وبانتهاج سيامة منطقية تتماشى مع التزاماتها الدولية بموجب اتفاق المقر . ومن خلال قراءة التقرير نشعر بالحاجة الملحة الى إيجاد التسوية المرضية التي أصبحت اليوم أكثر الحاحا من أي وقت مضى نظرا لقرب موعد سريان هذا القانون . وليس لدى المجموعة العربية أدنى شك في قيام الجمعية العامة بمعالجة هذه المسألة الهامة بالموضوعية والتجرد طبقا لما نص عليه اتفاق المقر .

إن المجموعة العربية ترى أن الوسيلة المثالية لحل هذا النزاع هي ما اقترحه الأمين العام من آلية في الفقرة ٩ من تقريره وهو قبول الطرفين للتحكيم بموجب الفرع ٢١ من اتفاق المقر .

وانطلاقا من رغبة صادقة في تسوية هذا النزاع تسوية ودية ، وتفاديا لحدوث مواجهة بين الأمم المتحدة والبلد المضيف ، تشعر المجموعة العربية بأنه من الحكمة يمكن أن تقوم الجمعية العامة في دورتها المستأنفة هذه باعتماد قرار تطالب بمقتضاه البلد المضيف بتسوية هذا النزاع وفقا للفرع ٢١ من اتفاق المقر ، ومطالبة الأمين العام بمواصلة جهوده القيمة واتخاذ الاجراءات للشروع في تسوية هذا النزاع بمقتضى الفرع ٢١ من اتفاق المقر ، وإبلاغ الجمعية العامة في أقرب فرصة ممكنة بالمستجدات التي قد تطرأ على هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة وقبل سريان القانون . وتأسيسا على ذلك نطالب البلد المضيف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالامتنال للارادة الدولية وقبول تسوية هذا النزاع طبقا لالتزاماتها والاسراع بتعيين

مُحَكَّم عنها في أقرب فرسة ممكنة على غرار الخطوة البناءة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة بتعيينه مُحَكِّمًا عن الأمم المتحدة . إن عدم قبول البلد المضيف لمثل هذه التسوية الودية يعتبر إحباطا وإجهاضا لاتفاق المقر وأغراضه .

كما ترى المجموعة العربية أنه من الأهمية بمكان ، وحفاظا على استقلالية الأمم المتحدة ونزاهتها ، أنه من الضروري الرجوع الى محكمة العدل الدولية لإبداء الرأي القانوني لتوضيح وتحديد طبيعة الخلاف القائم تمهيدا لحسم هذا النزاع وفقا لاتفاق المقر والعرف الدولي السائد ، وكذلك التوجه بطلب استشاري من المحكمة فيما يتعلق بانطباق مختلف أحكام اتفاق المقر على هذا النزاع ، وبصورة خاصة ما يتعلق بإجراء عملية التحكيم ، وما هي التدابير اللازمة للحفاظ على الوضع القائم بانتظار صدور الحكم النهائي عن المحكمة ، أملين أن تدفع هذه الاجراءات بتسوية هذا الخلاف بصورة مرضية .

ويجدونا الأمل أن يبدي البلد المضيف استعدادا لقبول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لتسوية هذه المسألة والخلاف الذي وصل الى مرحلة حرجة .

إن المجموعة العربية تتطلع الى الجمعية العامة للقيام بمسؤولياتها والوقوف وقفة مشتركة وموحدة على النحو الذي عبرت عنه الجمعية العامة في وقتها المشهود لها والتي تجسدت في اعتماد القرار ٢١٠/٤٢ بآء . وعلى ذلك فقد ترغب الجمعية العامة في تأييد وإقرار الحل الوجيه والسبيل السليم الذي حدده لنا أميننا العام الموقر في تقريره للخروج من هذا النزاع بالمسلك المشالي . فلنسلك هذا الطريق الذي حددده لنا أميننا العام الموقر . فهل يقبل البلد المضيف هذا المسلك ؟

إن الدول العربية من جانبها لن تآلو جهدا للعمل معا يدا بيد مع سائر الدول الاعضاء بالمنظمة للسير في هذا المسلك ولتحقيق حل مرض لهذه المسألة الحيويية الهامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ اعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي سيدي في البداية أن أشكركم على عقد هذه الدورة المستأنفة للجمعية العامة لمناقشة التطورات التي تمس العلاقات بين الأمم المتحدة والبلد المضيف أي الولايات المتحدة الأمريكية .

وأود أن أتقدم بشكرنا وامتناننا البالغ للأمين العام على جهوده التي تجلست في تقريريه A/42/915 المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٨ و A/42/915/Add.1 المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ . إن هذين التقريرين يوضحان مشاركة الأمين العام بمفئة القيم الحقيقي على اتفاق المقر وتصميمه على صون الاتفاق والتماس الضمانات بأن تتمتع المنظمة بالحرية والاستقلال في أداء وظائفها على نحو سلس بمنأى عن السيطرة من جانب البلد المضيف . إن حرصه الكبير على احترام أحكام اتفاق المقر والتقييد بها واهتمامه الكبير بذلك من الأمور الواضحة للغاية . إن الجمعية العامة لا تنعقد في فراغ أو بمعزل عن الأحداث والكارثة التي ألمت بالشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وهنا . بل إنها تنعقد في الوقت الذي أدينت فيه إسرائيل ، الدولة المحتلة ، لممارستها الوحشية ضد شعبنا والذي تمعن فيه في سياسة كسر العظام والتسبب في الإجهاد القسري للنساء الفلسطينيات الحوامل نتيجة لتعرضهن للضرب وتنشق الغازات وإطلاق النار وقتل مئات الفلسطينيين المدنيين العزل وجرحهم . إن الطرق القمعية الفاشية التي تستعملها القوات المسلحة الاسرائيلية والمستوطنون تعرضها لنا شاشات التلفزيون ومحطات الإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة . والهدف الذي يكمن وراء هذه الطرق هو تمكين اسرائيل من "نقل" الفلسطينيين من وطنهم الى الشتات والصحراء . وإن عبارة "نقل" تسمية خاطئة تعني إبادة الشعب الفلسطيني . لقد ناقش مجلس الأمن هذه الحالة الخطيرة غير أنه لم يتخذ اجراء محددًا رداً على توصيات الأمين العام التي قدمت بمقتضى قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) .

لقد أثبت التصويت السلبي للولايات المتحدة ، العضو الدائم في مجلس الأمن ، أنه العقبة التي أدت إلى رفض طلب شعبنا الحماية من التدابير الوحشية القمعية التي تتخذها الدولة المحتلة إسرائيل بالرغم من التأييد الإجماعي تقريبا من جانب المجتمع الدولي . لقد ارتأت حكومة الولايات المتحدة أن الوقت لم يحن . فربما يمكن التضحية ببضع مئات آخرين من الفلسطينيين الأبرياء والمدنيين العزل في الوقت الذي تعكف فيه الولايات المتحدة على محاولة فرض السلام الأمريكي - السلام الإسرائيلي على المنطقة . لقد تقدم شعبنا البطل في انتفاضته غيره وأعلن رفضا قاطعا للخطة التي تهدف إلى استبدال تقرير المصير بالادارة الذاتية وهي خطة ترمي إلى إدامة الاحتلال الإسرائيلي لوطننا . إن ما رفضه شعبنا خطة تهدف أيضا إلى تجزئة الشعب الفلسطيني إلى فئتين ، واحدة تشمل أولئك الموجودين على التراب الفلسطيني تحت الاحتلال وأخرى تشمل أولئك المحرومين من الدخول إلى وطنهم أي أولئك المشتتين .

اسمحوا لي أن أوضح أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أعربت مرارا عن استعدادها للاجتماع بممثلي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في أية عاصمة عربية أو أجنبية بما في ذلك واشنطن بمقاطعة كولومبيا لمناقشة مسألة السلام الشامل والمعادل الذي سيضمن نيل حقوقنا الوطنية في الحرية والاستقلال وممارستها استنادا إلى مبادئ الميثاق وكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبرعاية الأمم المتحدة . وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية من جديد أن الوفد الفلسطيني سيتألف من الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك من فلسطينيي "الشتات" . إننا بكل بساطة شعب واحد ذو مصير واحد وهدف واحد وقيادة واحدة وإرادة واحدة .

تتعد هذه الدورة في الوقت الذي يدلي فيه وزير الخارجية الأمريكي ، السيد جورج هولتز ، ببيان في القدس يقول فيه أنه "يمد يدا إلى الفلسطينيين" . ولقد أوردت الأنباء أن السيد هولتز قد صرح قائلا :

"كان يحدوني الأمل في أن أستمع مباشرة إلى الشخصيات الفلسطينية

البارزة عن تطلعاتكم ووجهات نظركم" .

إن السيد هولتز يقوم بمهمة الواعظ . إلا أن السيد هولتز لم يستطع أن يتذكر أنه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ أي قبل شهر على وجه التحديد قد تلقى نداءا سلم إليه باليد يدعو الى مشاركته الشخصية الفعالة ومشاركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام . وسأقتبس من ذلك النداء الذي جاء في نصه ما يلي :

"إن شعبنا بأمر الحاجة الى الحماية الدولية الفورية من فظائع السلطات العسكرية الاسرائيلية التي تمارس ضد مواطنينا العزل بهدف قتل نساءنا وأطفالنا وتشويههم وإرهابهم . وتحقيقا لهذا الغرض ، نأمل أن يسمح المجتمع الدولي على وجه السرعة بتشكيل قوة دولية للتدخل في الأراضي المحتلة يمكن أن تكون وصية على شعبنا كخطوة أولى صوب عقد مؤتمر سلام دولي . ومن المفروض أن يعقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة وأن تحضره جميع الأطراف المعنية في النزاع بما فيها وفي طبيعتها الأمة الفلسطينية من خلال ممثلها الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ."

ويضي النداء قائلاً :

"أثناء الأسابيع القليلة الماضية شهدت الأراضي المحتلة انتفاضة شعبية ضد احتلال إسرائيل وتدابيرها القمعية . وقد أدت هذه الانتفاضة إلى استشهاد العشرات من أبناء شعبنا وجرح مئات آخرين وسجن آلاف من المدنيين العزل .

"وقد جاءت هذه الانتفاضة لتؤكد من جديد التزام شعبنا القاطع بتطلعاته الوطنية . وتشمل هذه التطلعات الحقوق الوطنية الراسخة لشعبنا في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة على ترابنا الوطني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلنا الشرعي الوحيد . وتأتي هذه الانتفاضة أيضا بمثابة دليل آخر على روحنا التي لا تعرف الكلل ورفضنا للاحتلال باليأس الذي بدأ يتسلل إلى عقول بعض من يدعون أن الانتفاضة ناتجة عن الشعور باليأس" .

لقد وقعت هذا النداء مؤسسات فلسطينية وطنية وشخصيات من الضفة الغربية وقطاع غزة . ومن المؤكد أنه قد تم تجاهل ذلك النداء ، ولا تزال المحاولات الرامية إلى فرض السلام الأمريكي - السلام الإسرائيلي على شعبنا مستمرة .

غير أن الجمعية العامة قد استؤنفت بفرض محدد ، ألا وهو النظر في الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة ، البلد المضيف ، وهو إجراء يستهدف ، كضحية أولى ، البعثة المراقبة الدائمة لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك المشمولة بإحكام اتفاق المقر الذي ينص على تمكينها من إقامة مبان وصيانتها ، وإقامة مرافق عملية كافية والسماح لموظفي البعثة بالدخول إلى الولايات المتحدة والبقاء فيها للاضطلاع بمهامهم الرسمية .

إن الجمعية العامة عند اتخاذها ذلك القرار استرشدت بمقاصد ومبادئ ميشاق الأمم المتحدة وأحكامه ذات الصلة . وقد استرشدت الجمعية العامة بوجه خاص بسائر الأحكام الواردة في الفصل السادس عشر . وهكذا وباعتماد القرار ٢١٠/٤٢ بء ، وتمشيا



مع أحكام اتفاق المقر المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٧ ، فإن البلد المضيف - الولايات المتحدة - ملزم بالتقيد بالتزاماته بموجب الاتفاق . ونسرى أن المسألة تتعلق بالتقيد بأحكام اتفاق المقر والقانون الدولي وليست مسألة قانون محلي ، واقصد بذلك البند العاشر من قانون التفويض الخاص بالعلاقات الخارجية لفترة السنتين الماليتين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

ويعلمنا الأمين العام في تقريره انه قد أعلم البلد المضيف - الطرف الآخر في الاتفاق - بما يلي :

"... وانه لا بد له وأن يستنتج ، في ظل هذه الظروف ، أن ثمة خلاف بين الامم المتحدة والولايات المتحدة بشأن تفسير وتطبيق اتفاق المقر" .  
(A/42/915 ، الفقرة ٥)

اننا ندرك حقيقة ان الولايات المتحدة لم تنكر أو تؤكد وجود النزاع . غير أن الأمين العام يعلمنا بأن :

"الولايات المتحدة لا تستطيع ولا تريد الدخول رسميا في إجراء تسوية الخلاف بموجب الفرع ٢١ من اتفاق المقر ، وان الولايات المتحدة ما زالت تفضل بتقييم الوضع ، وانها لم تنته بعد الى وجود خلاف ... في الوقت الحالي" .  
(الفقرة ٦)

وتبين المعلومات التي قدمها الأمين العام بأن الولايات المتحدة كانت ترجع أو تؤخر الاعتراف بوجود نزاع وضرورة التذرع بتطبيق الفرع الحادي والعشرين من الاتفاق ، وكانت حجتهم في ذلك أن التشريع المعني لم ينفذ بعد .

ويُعلم الأمين العام الجمعية أيضا بما يلي :

"وما زالت السلطة التنفيذية تدرس إمكانية تفسير القانون وفقا للالتزامات الولايات المتحدة بموجب اتفاق المقر بشأن بعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يتضح من الترتيبات المتخذة حاليا بالنسبة لتلك البعثة ، أو القيام بدلا من ذلك بتقديم تأكيدات لا تلغي فترة التسعين يوما المتعلقة بدخول التشريع حيز النفاذ" . (الفقرة ٦)

اسمحوا لي أن أقول هنا أننا نتفق تماما في الرأي مع موقف الأمم المتحدة ومؤداه أن المسألة مسألة تتعلق بالتقيد بالقانون الدولي . أن اتفاق المقر هو صك دولي ملزم والولايات المتحدة ملتزمة بالتقيد به . وأن التشريع الذي سُنَّ ينتهك ذلك الالتزام .

ولنتذكر أنه بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٥٠ ذكرت محكمة العدل الدولية ما يلي :

"سواء أكان هناك نزاع دولي أم لم يكن فتلك مسألة يتم تحديدها موضوعيا . أن مجرد إنكار وجود النزاع لا يثبت عدم وجوده" .

وعلاوة على ذلك استرملت المحكمة قائلة :

"أن أيًا من الطرفين ملزم ، بناء على طلب الطرف الآخر بالتعاون فسي تشكيل لجنة ، وبوجه الخصوص بالموافقة على ممثله ، والا فان أسلوب التسوية عن طريق اللجان المنصوص عليها في المعاهدات لن يحقق غرضه على الاطلاق" .

وفي الحالة قيد الاستعراض - أي موقف الحكومة الأمريكية ازاء سريان اتفاق المقر - فإن قرار المحكمة يرتب صراحة على الولايات المتحدة الالتزام بتنفيذ اجراء تسوية المنازعات تمثيا مع الفرع الحادي والعشرين من الاتفاق وتشكيل هيئة تحكيم . ومن الطبيعي انه ينبغي أن يكون هذا هو الحال حيث ان حكومة الولايات المتحدة لم تبد أي ميل لحل المشكلة حلا وديا .

لقد كتب الاستاذ الراحل جيمس غارنير في عام ١٩٣٥ ما يلي : " أن أي معاهدة ينبغي أن تفسر في ضوء المقصد العام الذي تستهدف خدمته" . ومن الواضح ان المقصد الرئيسي أو الهدف من اتفاق المقر هو ضمان استقلالية الامم المتحدة ، بوصفها هيئة عامة تمثل المجتمع العالمي ، عن سيطرة البلد المضيف لا تخضع إلا للمصالح الامنية المشروعة للبلد المضيف الذي يوفر منطقة مناسبة للمقر . وفي سياق ذلك الهدف وحده يجب تفسير الفرع الحادي والعشرين .

واسمحوا لي لبرهة أن أحييد عن الموضوع كي اتطرق الى هذا التشريع "القانون" .

بتاريخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ذكر فخامة رئيس الولايات المتحدة لدى توقيعها على ذلك القانون ما يلي :

"ومهما يكن من أمر ، فإن بعض المسائل التي تثيرها أحكامه تقتضي التعقيب . فالفرع ١٠٠٣ من القانون يحظر أن يقام في أي مكان تكون للولايات المتحدة ولاية عليه مكتب التعزيز مصالح منظمة التحرير الفلسطينية . إن أثر هذا الحكم يتمثل في حظر إقامة اتصال دبلوماسي مع منظمة التحرير الفلسطينية . إنني أوقّع هذا القانون فقط لأنني لا اعتزم إقامة علاقات دبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وإن هذا الحكم لا يترتب عليه أي خلاف دستوري حقيقي" .

بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ذكر متحدث باسم وزير خارجية الولايات المتحدة أن أحكام القانون المتعلقة بالبعثة المراقبة لمنظمة التحرير الفلسطينية قد تنتهك السلطة الدستورية للرئيس إذا ما نفذت :  
"استنقض مع التزاماتنا القانونية الدولية بموجب اتفاق المقرر المبرم مع الأمم المتحدة" .

إن التأويل حسن النية للقانون الذي يتماشى مع تفسير وقصد رئيس الولايات المتحدة يحملنا على الاقتناع بأنه لا ينطبق على بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، وعلى ذلك ليس له أي أثر على الإطلاق بالنسبة لاتفاق المقر .

بيد أن هذا التأويل البسيط والحسن النية كان من شأنه أن يفني الجمعية العامة والأمين العام والأطراف المعنية ولا سيما البلد المضيف ، الولايات المتحدة ، والمراقب الدائم لمنظمة التحرير لدى الأمم المتحدة في نيويورك كل هذا العناء والجهود . ونفس التأويل كان من شأنه كذلك أن يستثني اتفاق المقر والأطراف المشمولة بالاتفاق من انطباق هذا القانون . ونفس التأويل كان من شأنه كذلك أن يؤكد على حسن النية في العلاقات الدولية من جانب البلد المضيف .

إلا أنه لسوء الطالع في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أبلغ المستشار القانوني للأمم المتحدة بأن

"الولايات المتحدة لا تستطيع ولا تريد الدخول ... في إجراء تسوية الخلاف بموجب الفرع ٢١ من اتفاق المقر ... لأن التشريع المعني (القانوني) لم ينفذ بعد . " (A/42/915 ، الفقرة ٦)

هذا الموقف الذي اتخذته البلد المضيف كشف النقاب عن التجاهل التام لتأويل رئيس الولايات المتحدة وقصده ، على نحو ما أعرب عنه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد كشف النقاب كذلك عن بعض النوايا الخبيثة لإدارة الأمريكية . ولذلك فإن المسألة تتجاوز حد الامتثال للقانون الدولي . فهي تشمل كذلك عدم توفر حسن النية . دعوني أحييد مرة جديدة عن الموضوع .

عندما نقرأ ما يسمى بتعديل غراسلي الذي أصبح التعديل رقم ٩٤٠ ، والمرقم برقم ١٠٠٢ في القانون - والذي صامت عن التذكير بالخلفية التشريعية لاعتماده فسي مجلس الشيوخ فهو لم يمر عبر المراحل التي يقتضيها القانون رغم معارضة رئيس لجنة العلاقات الخارجية السيد بيل الذي أعرب عن رغبته في أن يسجل في محاضر الكونغرس

معارضته وتصويته السلبي . وقد صرح السيد بيل كذلك في مجلس الشيوخ بما يلي  
"أعتقد أن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك له كل الحق

في أن يتواجد هناك لأن هناك معاهدة أبرمناها مع الأمم المتحدة . "

وأعتقد أن السيد بيل عندما تكلم عن حق منظمة التحرير الفلسطينية في أن يكون لها  
مكتب في نيويورك ، كان يعلم تماما معنى كلامه .

وعلاوة على ذلك فإن هذا المشروع أو القانون ، حسب معرفتنا ، لم يبحث أبدا  
في مجلس النواب . بالطبع هذه مسألة داخلية ، ولكن عليها تكون مفيدة في معرفة  
ما حدث بالنسبة لتعديل غراسلي الذي اكتسب في نهاية المطاف صفة القانون .

لقد شنت حملة تشهير ضد منظمة التحرير الفلسطينية للقضاء على وجودها بيمن  
صغوف ممثلي المجتمع الدولي ، الأمر الذي يمهد الطريق لإيجاد تسوية على حساب حقوق  
الشعب الفلسطيني ، وهو الطرف الرئيسي في الصراع ، حسبما أعلنت الجمعية العامة في  
القرار ٣٢١٠ (د - ٢٩) .

إنه واقع أن بعض أعضاء حكومة الولايات المتحدة قد عقدوا العزم على إبقاء  
حملة التشهير هذه التي تقوم على الأكاذيب وتصعيدها .

ولكنني أجد لزاما عليّ أن أسلم بأن بعض الأعضاء الآخرين في حكومة الولايات  
المتحدة قد أبدوا شعورا أعمق بمسؤولياتهم . ومحاضر مجلس الشيوخ تضمنت رسالة من  
وزير الخارجية موجهة إلى أحد الشيوخ ومؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ،  
والتي قال فيها

"إن بعثة المراقب لمنظمة التحرير في نيويورك قد أقيمت نتيجة لقرار

الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، الذي  
دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة بوصفها مراقبا في دورات  
الجمعية العامة وعملها . وبعثة المراقبة الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية  
تمثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة . وهي ليست بأي حال من  
الأحوال معتمدة لدى الولايات المتحدة . ولقد وضحت الولايات المتحدة أن موظفي

بعثة مراقبة منظمة التحرير الفلسطينية ليسوا متواجدين في الولايات المتحدة إلا بمفقتهم "مدعويين" من الأمم المتحدة في إطار معنى اتفاق المقر . وفي حين علينا التزام بأن نسمح لموظفي بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية بأن يدخلوا ويقوموا في الولايات المتحدة لتأدية مهامهم الرسمية في مقر الأمم المتحدة فنحن نحتفظ بحقنا في أن نرفض دخول أو أن نطرد أي ممثل من ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية يتورط على نحو مباشر في أعمال إرهابية . وعلاوة على ذلك فإنه من ميامة الولايات المتحدة أن تقيّد سفر أعضاء بعثة مراقبة منظمة التحرير الفلسطينية داخل دائرة نصف قطرها ٢٥ ميلا من "كولومبوس سيركل" .

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، وجهت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب . وتضمن المذكرة في جزء منها على ما يلي "إن التشريع المزمع من شأنه من الناحية العملية أيضا إغلاق بعثة مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك . وهذا التدبير سوف يخرق ممارسات على مدى أربعين عاما تتعلق بالبعثات المراقبة التي تستضيفها الدول التي تستضيف هيئات تابعة للأمم المتحدة وقد تعتبر عن حق غير متطابقة مع مسؤولياتنا بمقتضى البنود ١١ إلى ١٣ من اتفاق المقر المبرم مع الأمم المتحدة . وننتظر أن تحدث من جراء ذلك انتقادات لاذعة في الأمم المتحدة ، بما في ذلك من أصدقائنا . وقد تحيل الأمم المتحدة هذه المسألة إلى المحكمة الدولية ، حيث من المتوقع أن نكون الطرف الخاسر وتجنبي منظمة التحرير الفلسطينية مكاسب دعائية .

"إن الولايات المتحدة رأت أن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق المقر أمر هام فيما يتعلق بعلاقاتها بالأمم المتحدة وعلاقاتها مع الدول الاعضاء فيها . ونحن نرى أنه ليس من الحكمة انتهاك هذه الالتزامات حتى فيما يتعلق بمنظمات مثل منظمة التحرير الفلسطينية ..."

لذلك فإنه من الواضح إن البلد المضيف يعلم تماما بالتشريع وبتبعاته . وقد كررت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ التأكيد على أن بعثة المراقب الدائم عن منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك مشمولة بأحكام إتفاق مقر الأمم المتحدة ، وأنه ينبغي تمكينها من "إقامة أماكن عمل ومرافق كافية لأداء مهامها ، والاحتفاظ بها ، وتمكين موظفي البعثة من دخول الولايات المتحدة والبقاء فيها لأداء مهامهم الرسمية" (قرار الجمعية العامة ٤٢/٢١ بء)

وهكذا نجد أن البلد المضيف يسلم بوجود خلاف ، حتى في التحليل الذي قام به للحالة . والأمين العام ، بفطنته وحرصا منه على العمل السلس لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك حاول أن يحصل من البلد المضيف على تسليم بوجود خلاف ناتج عن مدى انطباق القانون في مقابل انطباق اتفاقية المقر . ولكنه لم يحمل على مثل هذا التسليم . وذلك يحدو بنا إلى الاستناد إلى إجراء تسوية النزاع بموجب البند ٢١ من الاتفاق . ومرة أخرى فإن الولايات المتحدة ، وهي الطرف الآخر في الاتفاق ، لم تستجب للنداء .

ولذا ، فان الجمعية العامة تواجه الآن مسألة خطيرة . وهي انه عندما لا يفي أحد الطرفين بالتزاماته بموجب اتفاق المقر ولاسيما أحكام البند ٢١ - ينبغي أن يعاد النظر في مركز هذا الاتفاق القانوني .

وإذا كانت الولايات المتحدة تتمسك بالاتفاق ، فان المركز والشروط الحالية للمراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، ينبغي التمسك بها وتأكيدهما أيضا .

وإذا كان البلد المضيف ، أي الولايات المتحدة ، يتمسك بموقفه للانتظار حتى بعد "تنفيذ القانون" ، فان الجمعية العامة مدعوة لاتخاذ اجراءات وقائية ، وفي رأينا ان هذا يعني احالة الامر الى محكمة العدل الدولية لتؤكد على موقف الجمعية العامة وموقف الأمين العام ولكي تجبر البلد المضيف على اللجوء الى الاجراءات المنصوص عليها في البند ٢١ من اتفاق المقر . وفي رأينا ينبغي أن تكون الجمعية العامة مستعدة لان تستأنف دورتها من جديد للنظر في الحالة الناجمة عن استمرار انتهاك أحكام هذا الاتفاق وكما نأمل ، في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية عشية ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ - وأقرب موعد لذلك التاريخ هو ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وختاما ، سوف يتوجب على الجمعية العامة أيضا أن تنظر في مصير اتفاق المقر وما يترتب على عدم تقيد البلد المضيف به . وهل يمكن لمقر الأمم المتحدة في نيويورك أن يواصل عمله في غياب احترام اتفاق المقر والتقيد به ؟

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، باسم أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي التي تتشرف الكويت برئاستها أتوجه بالشكر الجزيل اليكم والى كل من أيد استئناف عقد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة .

ان هذا القرار يعتبر وبكل موضوعية وتجرد سابقة خطيرة في تاريخ الاتفاقيات الدولية ، فهي تهدد ولاول مرة الاتفاق الذي وقعته الأمم المتحدة مع الدولة المضيف لها وهي الولايات المتحدة .



كما أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة A/42/915 بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٨ وتقريره اللاحق الوارد في الوثيقة A/42/915/Add.1 بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير هذا العام ، واللذين عرض خلالهما بشكل صادق وصريح حجم المشكلة وأطرافها وتطوراتها ، كما رسم أيضا الطريقة الوحيدة لحلها .  
دعني أيها السيد الرئيس أسارع لأقول ، ولاتفق مع الأمين العام في أن المشكلة التي نحن بصدها الآن ، والتي دعونا الجمعية العامة لاستئناف دورتها من أجلها هي مشكلة بين الأمم المتحدة وبين الولايات المتحدة بوصفها الدولة المضيفة . وما دام الامر كذلك ، فهي مشكلة تخص بالتالي كل عضو ومراقب ومدعو في الأمم المتحدة ، ولا بد من استشعار خطورتها من هذه الحقيقة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الوضع الشرعي في الأمم المتحدة هي الضحية المباشرة على ما يبدو ، لكن الضحية الحقيقية هي مبدأ العضوية في الأمم المتحدة بكل أشكالها وصورها . كما أن الضحية الحقيقية أيضا ذلك المفهوم الراسخ في العلاقات الدولية من أن الاتفاقيات الدولية تعلق وتتقدم على ما عداها من تشريعات وطنية لدولة طرف في الاتفاقية الدولية .

ان حجم هذه المشكلة يتضاعف اذا علمنا أن المسألة التي نحن بصدها اليوم لها بُعد سياسي بجانب بُعدها القانوني . وبالتالي ، فإن نتائج تنفيذ القرار الأمريكي بإغلاق مكتب بعثة المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن اعتباره خرقا فقط لتعهد قانوني الزامي ، إنما أيضا تعديا على حقوق سياسية ثابتة لشعب بأكمله ، هو الشعب الفلسطيني .

تستأنف جمعيتنا العامة دورتها بسبب انتهاك واضح وصارخ للاتفاق الدولي الذي أبرمته الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والمعروف باسم اتفاق المقرر الذي يؤكد ان للمنظمة الدولية وحدها الحق في تحديد المشاركين في أعمالها دون تدخل . وإحقاقا للحق فإن مهمة دفاعنا عن حقوق المنظمة الدولية واثبات عدم شرعية قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية كانت ولا تزال غير شاقة بفضل وضوح وصراحة نصوص اتفاق المقرر ، وقبل كل شيء بفضل اعتراف وزارة الخارجية الامريكية ذاتها بذلك

ومعارضتها العلنية للاجراء من خلال رسالة الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير والتي أشار فيها الى أن تنفيذ الاحكام المتعلقة ببعثة المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية في القانون الذي وقعه الرئيس الأمريكي يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ سيكون مناقضا لالتزاماتها القانونية الدولية في اطار اتفاق المقر .

حتى موقف الإعلام الأمريكي بصفة عامة ، وهو إعلام غير معروف بالتعاطف مع القضايا العربية ، كان معارضا بل ومستهجنا بشدة في بعض الحالات لهذا الاجراء غير القانوني والذي يتنافى حتى مع أبسط مبادئ الدستور الأمريكي ذاته الذي يعتد به البلد المضيف كقلعة وحصن للحريات الأساسية ، وأولها حرية الحديث والتعبير عن الرأي - أي ما تقوم به على وجه التحديد بعثة المنظمة في نيويورك والمكتب الاعلامي الفلسطيني في واشنطن ، الذي كان الضحية الأولى لقرار السلطة التشريعية في الولايات المتحدة .

إذا سلمنا جدلا بأن للكونغرس الأمريكي اليوم ، وبعد كل هذه السنوات ، حق إعادة تفسيره لنصوص اتفاق المقر ، فإننا نعتقد ان الادارة الأمريكية المنوط بها تنفيذ التشريعات تعلم ، وتعلن صراحة كما ذكرنا قبل قليل بأن هذا الاجراء من شأنه انتهاك اتفاق المقر ، لعلها واجب حتمي يستدعيها الى اللجوء الى أداة التحكيم التي نص عليها اتفاق المقر والاحتكام الى العدالة ، التي ارتفعت منذ دخولها طرفا مع الأمم المتحدة في صياغة وقرار وتوثيق اتفاق المقر ، وذلك عند نشوء نزاع في التفسير لا يمكن حله بالمفاوضات أو الوسائل الأخرى .

يقف الرأي العام العالمي كله مشدوها وأبصار وأفئدة أنصار حريات الانسان والمدافعين عن مبادئ الديمقراطية متجهة لتشاهد كيف يتصرف أحد أبرز نماذجهم العالمية في مناصرة الحريات والديمقراطية ، وهي الولايات المتحدة ، تجاه بعثة شرعية كل ما فعلته هو الحديث عن قضية أمة مشردة ومسلوبة الديار تلقى من العالم كله ، باستثناء الولايات المتحدة واسرائيل ، كل عطف وتأييد ، إذ لم يثبت باعتسراف من السلطات الأمريكية على مكتب المنظمة أو على أي من موظفيه أي خروج عن القانون أو أية ممارسات غير شرعية .

إن الحالة التي نقف نحن اليوم أمامها هي بالتأكيد حلقة جديدة من مسلسل قديم وطويل من مواقف الازدواجية تجاه قضية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، ولا أستطيع هنا مقاومة الاستشهاد بالمقارنة التي ساقها أحد كتاب صحيفة "نيويورك تايمز" بين موقف أحد أشهر أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي من معارضة إغلاق مكتب الإعلام الروديسي عام ١٩٧٧ وموقفه من دعم إغلاق المكاتب الفلسطينية في الظروف ذاتها بعد عشر سنوات . ونتيجة المقارنة لا تحتاج بالتأكيد الى أي تعليق .

لقد أعلن الأمين العام ، الذي نشيد مرة أخرى بمواقفه النبيلة من قضايا الحق ، أعلن أن إجراء الكونغرس الأمريكي مخالفة صريحة وواضحة لاتفاق المقر ، كما حدد قانونيو المنظمة الدولية أن الخرق هو للبندين ١١ و ١٢ من الاتفاق ، إذ ينص البند ١١ على أنه لا يجوز للولايات المتحدة "فرض أية عقبات أمام الانتقال الى أو من المقر" بالنسبة "للأشخاص مدعويين الى منطقة المقر من قبل الأمم المتحدة" . كذلك ينص البند ١٢ على أن مضمون البند ١١ سابق الذكر يطبق بصرف النظر عن طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وأولئك الأشخاص أو حكوماتهم .

ولقد أكدت جمعيتنا العامة في منتصف كانون الأول/ديسمبر الماضي على كل ذلك في قرارها رقم ٢١٠/٤٢ بآء وأعدت ما قاله قبلها الأمين العام من أن أعضاء الوفد المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية مدعوون للأمم المتحدة ويشملهم البنودان ١١ و ١٢ من اتفاق المقر ، وأنه يجب تمكينهم من إقامة مقر ومنشآت عمل كافية والاحتفاظ بها ،

وأن الأفراد العاملين بالوفد يجب تمكينهم من الدخول الى الولايات المتحدة والبقاء فيها لتنفيذ مهامهم الرسمية .

أما البُعد السياسي للمسألة التي استأنفنا من أجلها هذه الدورة فهو من أبرز قضايا العصر ، وكلنا نعلم منبته وأبعاده وشوابته مثلما نجزع من مفارقاته ومفاجعه . فالمنظمة المقصودة بإجراء إغلاق البعثة تتكلم باسم الشعب الفلسطيني وطموحاته المشروعة والمدعومة من الاغلبية الدولية الساحقة كما هو ثابت . ولكن مفارقة العصر الكبرى هي أن يصدر ضدها وشد شعبها الباسل حكم الوسم بالإرهاب بينما الدعم والتأييد والمحابة هي من نصيب الكيان الصهيوني وقواته الفاشية التي رأينا مؤخراً حملة قمعها وإرهابها الدموي ضد مواطني الأرض المحتلة .

إن أطراف المجتمع الدولي كافة تدرك أن أساليب البطش مهما اشتدت لن تجبر شعب فلسطين على الخضوع للاحتلال لأن ذلك ضد طبيعة الأشياء في عالم ينزع نحو الحرية وتمفية الاستعمار . إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة هي ثورة أرض بالمعنى الدقيق للثورة والمعنى الاصيل للأرض . إنها التتويج التاريخي للمرحلة الثورية من نضال هذا الشعب العريق الصامد .

إننا بالفعل نرى اليوم القانون الثوري الذي بلورته التجارب الإنسانية ينتقل الى مرحلة الفعل والتطبيق ، إذ ينتقل العمل الثوري من التنظيم الطليعي ، الذي فجرته بالأمس القريب منظمة التحرير الفلسطينية ، الى المواطن العادي لينطلق المارد الجماهيري من قمم الاحتلال لكي يحصد استقلاله وحرية من براثن المحتل . وكما قال الصحفيون الغربيون والمراقبون في كل مكان انطلق الفلسطينيون من ابن السابعة الى ابن السبعين في مواجهة باسلة لا سلاح فيها لديهم سوى الحجارة يقارعون بها جلاديههم الصهاينة من قتلة الأطفال والنساء ويدقون بها أبواب التاريخ بكل عنف .

يالهنا من أحداث ثواكب وفي هذه المرحلة بالذات محاولات إغلاق مكاتب الشعب الفلسطيني . ومن ثم كان التجاوب الكامل والشامل من الأسرة الدولية لاستئناف الجمعية العامة لدورتها التي ترى بلادي باسم المجموعة الاسلامية وجوب تمخضها عن طلب رأي

استشاري من محكمة العدل الدولية حول ما إذا كان إجراء التحكيم المنصوص عليه في البند ٢١ من اتفاق المقر الموقع بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة يعتبر وسيلة الزامية في حل أي نزاع يتعلق بتفسير هذا الاتفاق .

إن من شأن هذا الرأي الاستشاري هو إضفاء الطابع الشرعي والرامي من أعلى هيئة قضائية دولية على الموقف الإجماعي الدولي الراض للقرار الأمريكي بإغلاق مكتب البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة . لذلك كله فنحن واثقون من تأييد الجمعية العامة لهذا المطلب الشرعي ومن التصويت لصالحه عند عرضه عليكم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠